# دور التنويع بالهيكل الإنتاجي في زيادة الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

**الباحثة: نور شدهان عداي**
**الدائرة الاقتصادية**
**وزارة المالية**
noorsh2@yahoo.com

**م. زياد عزالدين طه طالب**
**كلية الإدارة والاقتصاد**
**جامعة تكريت**
ziad2015@tu.edu.iq

**المستخلص:**

هدفت هذه الدراسة الى التركيز على عدم التنويع في الهيكل الإنتاجي والذي يظهر مكامنه في عدم التوازن في التوزيع النسبي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي والتي انعكست على عدم تنوع مصادر الإيرادات. وقد أستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بتحليل واقعي لهيكل الإنتاج وهيكل الإيرادات العامة لغرض الوصول الى نتائج تقييمية. وقد توصل الباحثان الى ضعف التنويع الاقتصادي في هيكل الإنتاج نتيجة الأعتماد على قطاع النفط الخام مما أدى الى التبعية الاقتصادية للنفط الخام كمورد وحيد للإيرادات العامة. ولغرض تحقيق هدف البحث نوصي أصحاب القرار بضرورة إحداث الترابط القطاعي بإتباع ستراتيجية التنمية غير المتوازنة للأمد المتوسط بجعل النفط قطاع قائد للنهوض بالقطاعات الأخرى لحين النهوض بالقطاعات الإنتاجية وخلق فرص التنويع الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** التنويع في هيكل الإنتاج، الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات النفطية، الإيرادات غير النفطية، الأحادية الاقتصادية.

# The role of diversification of the production structure in increasing the general revenues of the Iraqi economy for the period (2003-2019)

Researcher: Noor Shadahan Adday
Economic Department
Ministry of Finane

Lecturer: Ziad Ezzeldien Taha
College of Administration and Economics
Tikrit University

## Abstract:

This study aimed to focus on the lack of diversification in the productive structure, which shows its inherent imbalance in the relative distribution of the components of the GDP, which was reflected in the lack of diversification of sources of revenue. The researchers used the descriptive and analytical approach with a realistic analysis of the production structure and the structure of public revenues in order to reach evaluation results. The two researchers found a weak economic diversification in the production structure as a result of dependence on the crude oil sector, which led to the economic dependence of crude oil as the only resource for public revenues. In order to achieve the goal of the research, we recommend the decision-makers of the necessity of creating sectorial interdependence by following the unbalanced development strategy for the medium term by making oil a leading sector for the advancement of other sectors until the advancement of productive sectors and the creation of opportunities for economic diversification.

**Keywords:** Diversification of production structure، Gross domestic product, Oil revenue, Non-oil revenue, Economic unilateralism.

**المقدمة**

لقد أدركت الدول الريعية التي تعاني من أختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل إقتصاداتها الناجم عن إعتمادها على النفط الخام كمورد رئيسٍ للدخل مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد، وإذ تتجلى خطورة الإعتماد على هذا المورد نتيجة أرتباطه بالأسواق العالمية مما يجعله شديد الحساسية للتقلبات الدولية السعرية تارة وأخرى. ولقد خطت تلك الدول مساعيها لأحتواء تلك الأزمة من خلال تبنيها لحزمة من السياسات الرامية الى إعادة هيكلة الاقتصاد وتوسيع القاعدة الإنتاجية بهدف تنمية مصادر الدخل وتنويعه.

ويعد العراق واحد من الدول التي ركزت على السياسات التنموية لمعالجة مشكلة الأحادية الاقتصادية والاختلالات في بنيتها الهيكلية والتي أدت الى هيمنة القطاع النفطي في المساهمة النسبية بالناتج المحلي الإجمالي والتي لم تأتي ثمارها وأستمر الأمر نحو الأعتماد على القطاع النفطي في هيكل الإنتاج بدل أحتواء مكامن تلك المشكلة وتنويع الاقتصاد، على أساس ذلك، هدفت هذه الدراسة الى التركيز على إيجاد رؤية تستند على أسس إقتصادية مع ديناميكية السياسة المالية بهدف تحفيز نمو القطاعات الاقتصادية البديلة عن القطاع النفطي من أجل خلق العوائد المالية التي تصب في تنويع مصادر إيرادات الموازنة الدولة .

**مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة الدراسة في اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي كمورد أحادي للإيرادات العامة وعدم تنويع مصادر الدخل، ومن ثم أسهم ذلك في التركز النسبي للإيرادات النفطية على حساب الإيرادات الأخرى في مجمل الإيرادات العامة لموازنة الدولة.

وبذلك تبرز مشكلة البحث في التساؤل: هل يمتاز الاقتصاد العراقي بتنويع بنيته ومن ثم تنويع هياكله الاقتصادية؟

**فرضية البحث:** تقوم فرضية البحث على فرض مفاده" ضعف التنويع في هيكل الإنتاج أسهم بمحدودية مصادر ايرادات الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

**هدف البحث:** تسليط الضوء على عدم التنويع في هيكل الإنتاج وأنعكاسه على شحة مصادر الإيرادات العامة ومحاولة لتحديد أولويات النهوض الاقتصادي بها.

**أهمية البحث:** تكتسب الدراسة أهميتها في كونها تحاول التركيز على تنويع الهيكل الإنتاج بهدف تجاوز الأحادية الاقتصادية وتنمية مصادر الدخل المختلفة.

**حدود البحث:** ينحصر البحث في الحدود الآتية:

- **الحدود الزمنية:** المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) باعتبارها شهدت اختلالات حادة في الهياكل الاقتصادية لمجمل الاقتصاد العراقي.
- **الحدود المكانية:** الاقتصاد العراقي كمجتمع للدراسة.

## المحور الأول: الجانب المفاهيمي لتنويع هيكل الإنتاج

**أولاً. مفهوم هيكل الإنتاج:** يعرف الهيكل من الناحية الاقتصادية بأنه "مجموعة النسب والعلاقات التي تميز الكيان الاقتصادي في وقت معين ومكان معين أي الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للبنية الاقتصادية" (الطويل، ٢٠٠٨: ٤٣). كما إنه عبارة عن مجموعة من الملامح والخصائص الاقتصادية التي تبقى ثابتة خلال مدة زمنية معينة (مجيد، ٢٠١١: ٢٤).

وبذلك يكون هيكل الإنتاج عبارة عن إطار منظم لمجموعة الخصائص والعلاقات والنسب للقطاعات الاقتصادية، أي نسبة مساهمة تلك القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

وتتسم الدول المتخلفة بسيادة الأنشطة الأولية ولاسيما النشاط الزراعي الذي يحتل الأهمية النسبية الأولى في توليد الناتج وأستيعاب العمالة الناتج عن قوى وعلاقات الإنتاج المتخلفة (القاضي، ١٩٧٩: ٤٦)، إذ يؤدي تخلف أساليب الإنتاج المستخدمة الى إنخفاض مستوى التراكم الرأسمالي الذي يقود الى ضعف الأستثمار في القطاع الزراعي من ثم عدم إمكانية تطور قوى الإنتاج فيه مما ينتج عنه سيادة الإنتاجية المنخفضة للقوى العاملة في هذا القطاع. كما يترتب على تخلف قوى وعلاقات الإنتاج أيضاً ضعف إمكانية توسع الأستثمار بالقطاعات الإنتاجية الأخرى وإنخفاض مساهمتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن ذلك عجز هذه القطاعات في أستيعاب أعداد متزايدة من القوى العاملة (الفهداوي والشيخ راضي، ٢٠٠٠: ٥٥).

**ثانياً. مفهوم التنويع في هيكل الإنتاج:** قبل الغور في تعريف التنويع في هيكل الإنتاج لابد من التعرف على تعريف التنويع الاقتصادي بشكل عام والذي ندرجه في الجدول الآتي:

الجدول (١): تعريف التنويع الاقتصادي

| المصدر | التعريف |
|---|---|
| (بقلة، ٢٠٠٩: ٥٢) | "عملية توسيع القاعدة الاقتصادية بهدف إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بديلاً عن المصادر الريعية". |
| (الجبوري، ٢٠١٦: بلا) | "استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لإقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والأستثمار في المجالات ذات الإنتاج الحقيقي". |
| (قروف، ٢٠١٦: ٦٣٧) | "تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات". |
| (Hvidt, 2013: 15) | "عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي". |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر أعلاه.

وبعد أن تم التعرف على مفهوم التنويع الاقتصادي يتم معرفة ماذا يعني بالتنويع في هيكل الإنتاج الذي يقصد بـه "عملية تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتـج" (حمزة، ٢٠١٨: ٢٦). كما يقصد به من جانب آخر بانه "عملية تنويع مصادر الدخل من خلال زيادة زيادة أسهام جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة القطاع التقليدي (الاستخراجي) الى التوسع ببقية القطاعات الأخرى".

وإذ يتم الوصول الى التنويع في هيكل الإنتاج من خلال زيادة في النسب المئوية لإسهام قطاع النفط مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي عبر الزمن، وكذلك من خلال قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي حسب كل قطاع ، ويتم قياس نسبة إسهام القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الإجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي، وبذلك يعكس النمو في هذه النسبة مقدار التغيير الحاصل في هيكل الانتاج ليشير الى أن البلد يعتمد على قطاع معين أو على عدد من القطاعات المكونة في بنيته (الاسكوا، ٢٠٠١: ١٢) .

وقد أوغلت النظريات الهيكلية أو البنيوية في عملية إحداث التنمية في الدول بإعتبارها تحتاج الى تحولات هيكلية عميقة في التركيبة الإنتاجية وأستخدام الإستراتيجيات التنموية بغية الوصول الى إمكانية تنويع مصادر الدخل، وتوسيع مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة بدلاً من الإعتماد على مصدر وحيد له يتأتى من قطاع واحد، وذلك لن يتحقق الا من خلال إحداث التغييرات والتحولات الهيكلية في الهيكل الاقتصادي والتي تتم من خلال عملية التنمية والتنويع الاقتصادي والتحولات الجذرية التي تحدث في مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي بما يؤدي الى استمرارية نموه (عبدالرحيم والسعيدي، ٢٠٠٧: ٥).

## المحور الثاني: تحليل المساهمة النسبية للمتغيرات الاقتصادية في هياكل الاقتصاد

**أولاً. تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل الإنتاج:** يمثل الناتج المحلي الإجمالي "مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تقوم الدولة بإنتاجها خلال عام معين" (ساموبلسون ونوردهاوس، ٢٠٠٦: ٤٥١). ويمكننا تحليل هيكل الإنتاج من خلال تحليل مكونات الناتج وكما يبينه الجدول الآتي:

الجدول (٢): الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)/مليون دينار

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي* (بالأسعار الجارية) | القطاع النفطي | الأهمية النسبية للقطاع النفطي % | القطاع الزراعي | الأهمية النسبية للقطاع الزراعي % | القطاع الصناعي | الأهمية النسبية للقطاع الصناعي % | قطاع الخدمات | الأهمية النسبية لقطاع الخدمات % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 29,894,476.2 | 20,349,772.0 | 68.0 | 2,486,865.5 | 8.3 | 326,246.0 | 1.0 | 6,731,592.7 | 22.5 |
| 2004 | 53,499,238.6 | 30,808,541.6 | 57.6 | 3,693,768.0 | 6.9 | 985,132.8 | 1.8 | 18,011,796.2 | 33.6 |
| 2005 | 73,911,088.3 | 42,379,784.7 | 57.3 | 5,064,158.0 | 6.8 | 1,120,398.6 | 1.5 | 25,346,747.0 | 34.3 |
| 2006 | 96,067,160.6 | 52,851,810.9 | 55.0 | 5,568,985.7 | 5.8 | 1,652,304.4 | 1.7 | 35,994,059.6 | 37.4 |
| 2007 | 111,961,230.2 | 59,018,094.5 | 52.7 | 5,494,212.4 | 4.9 | 2,074,156.4 | 1.8 | 45,374,766.9 | 40.5 |
| 2008 | 158,443,584.4 | 87,166,401.2 | 55.0 | 6,042,017.7 | 3.8 | 2,998,972.8 | 1.8 | 64,638,996.1 | 39.2 |
| 2009 | 131,632,210.0 | 55,998,048.1 | 42.5 | 6,832,552.1 | 5.1 | 3,977,015.4 | 3.0 | 64,824,594.4 | 49.2 |
| 2010 | 163,104,739.2 | 72,905,000.1 | 44.7 | 8,366,232.4 | 5.1 | 4,343,633.9 | 2.6 | 77,489,872.8 | 47.5 |
| 2011 | 218,617,834.8 | 115,256,423.7 | 52.7 | 9,918,316.8 | 4.5 | 6,875,750.2 | 3.1 | 86,567,344.1 | 39.5 |
| 2012 | 255,727,068.5 | 126,435,557.5 | 49.4 | 10,484,949.3 | 4.1 | 7,709,566.0 | 3.0 | 111,096,995.7 | 43.4 |
| 2013 | 274,745,875.0 | 125,573,889.5 | 45.7 | 13,045,856.4 | 4.8 | 7,157,347.3 | 2.6 | 128,968,781.8 | 46.9 |
| 2014 | 267,262,787.8 | 116,852,335.9 | 43.7 | 13,128,622.6 | 4.9 | 5,504,880.0 | 2.0 | 131,776,949.3 | 49.3 |
| 2015 | 196,203,013.3 | 65,194,040.7 | 33.2 | 8,160,769.7 | 4.1 | 4,631,639.2 | 2.3 | 118,216,563.7 | 60.2 |
| 2016 | 198,774,369.4 | 67,400,216.2 | 33.9 | 7,832,046.9 | 3.9 | 4,833,117.3 | 2.4 | 118,708,989.0 | 59.7 |
| 2017 | 228,692,989.2 | 88,664,813.0 | 38.7 | 6,598,384.8 | 2.8 | 6,289,739.8 | 2.7 | 127,140,051.6 | 55.5 |
| 2018 | 254,366,708.7 | 117,856,343.6 | 46.3 | 4,897,589.8 | 1.9 | 4,851,583.5 | 1.9 | 126,761,191.8 | 49.8 |
| 2019 | 266,190,571.3 | 114,031,195.5 | 42.8 | 8,766,710.8 | 3.3 | 5,675,621.4 | 2.1 | 142,974,143.9 | 53.7 |
| متوسط نسب الاسهام | | | 48.2 | | 4.8 | | 2.2 | | 44.8 |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، سنوات مختلفة.

* الناتج المحلي الإجمالي قبل احتساب رسم الخدمة.

يلاحظ من الجدول (٢) أن هيكل الإنتاج في الاقتصاد العراقي نجد انه يتسم بالإختلال نتيجة التباين في مساهمة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي والتي تتركز في قطاع النفط الذي أستحوذ على الغالبية العظمى بالناتج المحلي الإجمالي وبمتوسط مدة بنسبة (48.2%) وتتمحور مشكلة هذا القطاع في كونه قطاع لا يملك صلة ببقية القطاعات بأعتبار أن القطاعات الأخرى لا تمول ولا ترفد ولا تملك روابط أمامية وخلفية مسايرة له مما جعلها تعمل بمعزل عن الأخرى.

ويأتي **قطاع الخدمات** في المرتبة الثانية بأهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة وبمتوسط مدة بنسبة (44.8%)، وبالرغم من مساهمته الجيدة في الناتج المحلي الإجمالي قياساً بالقطاعات الأخرى الا أن الواقع يؤشر ضعف الخدمات جراء تراجع خدمات البنى الارتكازية الناتج عن الإهمال والتدهور بسبب الحرب والإرهاب عنه من تخريب متعمد لهذا القطاع المهم خاصة في الشوارع والجسور والمرافق العامة، فضلاً عن النزوح بين المحافظات الذي تمركز في المحافظات الوسطى مما أدى الى الضغط على البنى الارتكازية لتلك المحافظات، كما تسبب الفساد المالي والاداري بالمشاريع الأستثمارية في تدهور قطاع الخدمات في العراق بدلاً من النهوض به.

أما **القطاع الزراعي** نلاحظ أنه يسهم بشكل محدود في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٣ وما تلاها من سنوات نتيجة هجرة الكثير من العوائل من الريف الى المدينة بعد أن صار القطاع الزراعي طارداً للتشغيل جراء ارتفاع الكلف وتراجع العوائد مما أدى الى تدني الإنتاج المحلي، وهذا ما نلاحظه من نسبة مساهمته المنخفضة في الناتج التي بلغت عام ٢٠٠٣ (8.3%) لتنخفض تدريجياً حتى بلغت للأعوام ٢٠١٨ و٢٠١٩ (1.9%) و(3.3%) وبمتوسط مدة (4.8%) نتيجة المشاكل المتعددة التي عاناها هذا القطاع ومازال يعانيها منها عدم توفر الظروف البيئية الملائمة نتيجة سوء الأحوال الجوية الذي أدى الى الانخفاض في معدلات سقوط الأمطار أو هبوب العواصف الترابية بكثرة، وانخفاض خصوبة الأرض وملوحتها نتيجة سوء إدارة عمليات الري والتي تسببت في انخفاض معدلات غلة وحدة المساحة الزراعية . فضلاً عن الأسباب المالية كإنخفاض التخصيصات التي تضعها الدولة لهذا القطاع، ورفع الدعم المقدم من قبل الدولة على أسعار المستلزمات الزراعية لاسيما الأسمدة والمبيدات والبذور. علاوة على أسباب أخرى منها تدني مستوى الإدارة الزراعية جراء الأعتماد على الأساليب التقليدية والمتخلفة والأفتقار الى المكننة التكنولوجية الحديثة بسبب سيادة الوحدات الإنتاجية الصغيرة، ناهيك عن سياسة الإغراق التي أدت الى اكتفاء السوق العراقية بالمنتجات الغذائية الأجنبية مما أدى الى تراجع هذا القطاع وتدهور نسبة إسهامه في الناتج.

وفي السياق ذاته يؤشر **قطاع الصناعة** مساهمة محدودة في التنويع الاقتصادي نتيجة تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، التي لم تتجاوز في أفضل الأحوال التي تراوحت بين (1%-3%) وبمتوسط مدة (2.2%) خلال مدة الدراسة، ويعزى ذلك الى المشاكل المتعددة التي تعرض لها هذا القطاع بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة التقادم الذي أمتد لجزء كبير من معدات الإنتاج للمصانع وأندثار الكثير منها محاسبياً فيما تعرضت غالبيتها الى أعمال السلب والنهب وفقدان المعدات الإنتاجية الخاصة بها، فضلاً عن أرتفاع مستوى تكاليف الإنتاج وضعف خطوط الإنتاج والمفتقرة للدعم الحكومي والتي جعلت الصناعات غير مواكبة للتقدم التكنولوجي الصناعي،

وإغراق الأسواق بالمنتجات الصناعية جراء الغاء التعرفة الكمركية حتى منتصف عام ٢٠١٥ التي كان لها الآثر السلبي في عزوف القطاع الخاص عن المنافسة، كما أن عمليات التخريب التي طالت البنى التحتية كان كانت سبباً في توقف غالبية المنشآت عن الإنتاج وانحسار الطاقة الإنتاجية وتسبب في حصول خسائر كبيرة في الصناعة المحلية.

على أساس ذلك، يتبين لنا أن الاقتصاد العراقي يتصف بالريعية وبعدم التنويع في الهيكل الإنتاجي والتي تتسم بأن القطاعات الإنتاجية قطاعات شبه معطلة مقابل قطاع النفط والذي ساهم في أنعاش المرض الهولندي بالاقتصاد والذي يقود الى أستمرارية تدهور القطاع الإنتاجي بالاقتصاد العراقي نتيجة الزيادة بالعائدات النفطية المتولدة من العملة الأجنبية جراء تصدير كميات النفط الخام التي تسهم في توليد زيادة في الدخول وزيادة في الإنفاق الحكومي والطلب والذي يولد زيادة في المستوى العام للأسعار وارتفاع سعر صرف الدينار العراقي وأن الزيادة في الأخير تقود الى زيادة الطلب على السلع الأجنبية جراء انخفاض أسعارها مقابل أسعار السلع المحلية مما يولد إنخفاضاً في الإنتاجية المحلية.

**ثانياً. تحليل مساهمة مصادر الإيرادات في هيكل الإيرادات العامة:** يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات اقتصادية في بنيته الاقتصادية واختلال في الموازنة العامة نتيجة التفاوت الحاصل في الإيرادات العامة نتيجة غلبة الإيرادات النفطية على الإيرادات الأخرى وهذا ما ساهم في تغليب الطابع الريعي على ملامح الاقتصاد العراقي وجعل منه إقتصاد يعاني من الصدمات ويشوبه التشوه في جميع مفاصله، ويمكننا تبيان ذلك من خلال الجدول (٣) وكالآتي:

الجدول (٣): الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)/مليون دينار

| السنوات | الإيرادات العامة | الإيرادات النفطية | % | الإيرادات الضريبية | % | الإيرادات الأخرى | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 15,985,526 | 15,728,386 | 98.4 | 32,346 | 0.2 | 224,794 | 1.4 |
| 2004 | 32,988,851 | 32,593,011 | 98.8 | 209,826 | 0.6 | 186,014 | 0.6 |
| 2005 | 40,435,740 | 39,360,064 | 97.3 | 647,355 | 1.6 | 428,321 | 1.1 |
| 2006 | 49,055,545 | 46,534,311 | 94.9 | 739,543 | 1.5 | 1,781,691 | 3.6 |
| 2007 | 54,964,850 | 51,949,251 | 94.5 | 1,950,457 | 3.5 | 1,065,142 | 1.9 |
| 2008 | 80,641,041 | 76,297,027 | 94.6 | 3,199,203 | 4.0 | 1,144,811 | 1.4 |
| 2009 | 55,243,526 | 50,190,202 | 90.9 | 3,685,942 | 6.7 | 1,367,382 | 2.5 |
| 2010 | 70,178,223 | 63,594,168 | 90.6 | 1,954,285 | 2.8 | 4,629,770 | 6.6 |
| 2011 | 103,989,089 | 98,241,562 | 94.5 | 1,919,243 | 1.8 | 3,828,284 | 3.7 |
| 2012 | 119,817,224 | 111,326,166 | 92.9 | 3,025,764 | 2.5 | 5,465,294 | 4.6 |
| 2013 | 113,840,076 | 105,695,825 | 92.8 | 3,118,940 | 2.7 | 5,025,311 | 4.4 |
| 2014 | 105,609,846 | 98,511,934 | 93.3 | 2,570,851 | 2.4 | 4,527,061 | 4.3 |
| 2015 | 66,470,251 | 57,654,597 | 86.7 | 2,701,048 | 4.1 | 6,114,606 | 9.2 |
| 2016 | 54,409,269 | 44,806,121 | 82.4 | 4,680,012 | 8.6 | 4,923,136 | 9.0 |
| 2017 | 77,422,173 | 65,496,776 | 84.6 | 7,089,240 | 9.2 | 4,836,157 | 6.2 |

| السنوات | الإيرادات العامة | الإيرادات النفطية | % | الإيرادات الضريبية | % | الإيرادات الأخرى | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2018 | 106,569,834 | 96,062,935 | 90.1 | 6,817,329 | 6.4 | 3,689,570 | 3.5 |
| 2019 | 107,566,993 | 99,216,318 | 92.2 | 4,164,567 | 3.9 | 4,186,108 | 3.9 |
| **متوسط المدة** | | | 92.3 | | 3.7 | | 4.0 |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية.

يلاحظ من الجدول السابق الآتي:

١. غلبة الإيرادات النفطية البالغة كمتوسط مدة نسبة (92.3%) مقارنة بالإيرادات غير النفطية البالغ إجمالي متوسط مدتها نسبة (7.7%).
٢. ضآلة الإيرادات الضريبية مقارنة بالإيرادات النفطية خلال مدة البحث التي شكلت كمتوسط مدة نسبة (3.7%) ويعود سبب ذلك الى محدودية وضعف الدور التمويلي للإيرادات الأخرى لاسيما الضريبية البالغ متوسط مدتها (3.7%)، وقد بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة عام ٢٠٠٤ نسبة (98.8%) ويعود سبب ذلك الى أستئناف تصدير النفط بعد منتصف عام ٢٠٠٣ بعد أن كان متوقف بسبب الحصار الاقتصادي، بالتالي ارتفاع العوائد النفطية وأستمرت الزيادة في الإيرادات النفطية حتى أزمة إنخفاض أسعار النفط العالمية عام ٢٠١٤ التي شرعت الحكومة بموجبها الى إقامة عدة خيارات بديلة عن الإيرادات النفطية لتنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة لكنها لم تثمر عن تنويع مصادر الدخل .
٣. التركيز المفرط على الريع النفطي في تمويل الاقتصاد العراقي، الا انه لا يسهم في تنمية القطاعات الإنتاجية وبذلك فأن النفط الخام لا يشارك في إحداث التنمية الاقتصادية وهذا ما يحتاج الى تبني سياسات تنموية وستراتيجية غير متوازنة تستهدف الأستفادة من مصادر دخل الثروة النفطية في إحداث التنويع الهيكلي.

## المبحث الثالث: الأولويات الاستراتيجية لتنويع مصادر الدخل

يعد الاقتصاد العراقي ذو قابلية كبيرة على تحقيق التنويع الاقتصادي إذ يمكن التوسع في القطاعات الاقتصادية من خلال تحقيق الآتي:

**أولاً. تنمية القطاعات الاقتصادية:** في البدء إن الاقتصاد العراقي **قطاع الزراعة** يمتلك مقومات النهوض به نتيجة لما يمتلكه من أرض خصبة صالحة للزراعة، فضلاً عن وجود نهري دجلة والفرات والذي بنى أنسيابية ووفرة مائية التي تشكل مقومات أساسية للإنتاج الزراعي وعليه فأن القطاع الزراعي يمتلك فرص أستثمارية غير محدودة يمكن من خلالها خلق طاقات إنتاجية ضخمة والتي تشارك في عودة الاقتصاد العراقي الى مكانته كبلد زراعي يحقق الامن الغذائي وهذا ما أسهم في تحقيق أكتفاء ذاتي من بعض المحاصيل الأساسية والمتمثلة في الآتي:

الجدول (٤): قيمة الإنتاج من السلع الزراعية الأساسية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)/مليون دينار

| السنة | الانتاج الزراعي | الحنطة | الأهمية النسبية | الشعير | الأهمية النسبية | القطن | الأهمية النسبية | الذرة الصفراء | الأهمية النسبية | البطاطا | الأهمية النسبية | الشلب | الأهمية النسبية | زهرة الشمس | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 2,486,865 | 2329 | 0.09 | 860 | 0.03 | 13 | 0.001 | 235 | 0.009 | 608 | 0.024 | 81 | 0.003 | 3 | 0.0001 |
| 2004 | 3,693,768 | 1832 | 0.05 | 805 | 0.02 | 36 | 0.001 | 416 | 0.011 | 630 | 0.017 | 250 | 0.007 | 13 | 0.0004 |
| 2005 | 5,064,158 | 2228 | 0.04 | 754 | 0.01 | 42 | 0.001 | 401 | 0.008 | 807 | 0.016 | 308 | 0.006 | 23 | 0.0005 |
| 2006 | 5,568,986 | 2286 | 0.04 | 919 | 0.02 | 37 | 0.001 | 399 | 0.007 | 794 | 0.014 | 363 | 0.007 | 18 | 0.0003 |
| 2007 | 5,494,212 | 2203 | 0.04 | 748 | 0.01 | 29 | 0.001 | 384 | 0.007 | 597 | 0.011 | 392 | 0.007 | 12 | 0.0002 |
| 2008 | 6,042,018 | 1255 | 0.02 | 404 | 0.01 | 11 | 0.000 | 288 | 0.005 | 348 | 0.006 | 248 | 0.004 | 9 | 0.0001 |
| 2009 | 6,832,552 | 1700 | 0.02 | 502 | 0.01 | 23 | 0.000 | 238 | 0.003 | 223 | 0.003 | 173 | 0.003 | 5 | 0.0001 |
| 2010 | 8,366,232 | 2497 | 0.03 | 992 | 0.01 | 45 | 0.001 | 266 | 0.003 | 204 | 0.002 | 155 | 0.002 | 7 | 0.0001 |
| 2011 | 9,918,317 | 2808 | 0.03 | 820 | 0.01 | 45 | 0.000 | 335 | 0.003 | 557 | 0.006 | 235 | 0.002 | 7 | 0.0001 |
| 2012 | 10,484,949 | 3062 | 0.03 | 832 | 0.01 | 26 | 0.000 | 503 | 0.005 | 586 | 0.006 | 361 | 0.003 | 4 | 0.0000 |
| 2013 | 13,045,856 | 4178 | 0.03 | 100 | 0.00 | 27 | 0.000 | 289 | 0.002 | 647 | 0.005 | 451 | 0.003 | 3 | 0.0000 |
| 2014 | 13,128,623 | 3043 | 0.02 | 546 | 0.00 | 1.4 | 0.000 | 289 | 0.002 | 402 | 0.003 | 403 | 0.003 | 1 | 0.0000 |
| 2015 | 8,160,770 | 2645 | 0.03 | 330 | 0.00 | 0,7 | 0.000 | 182 | 0.002 | 162 | 0.002 | 109 | 0.001 | 8 | 0.0001 |
| 2016 | 7,832,047 | 3053 | 0.04 | 499 | 0.01 | 0,8 | 0.000 | 259 | 0.003 | 190 | 0.002 | 181 | 0.002 | 9 | 0.0001 |
| 2017 | 6,598,385 | 2829 | 0.04 | 302 | 0.00 | 0,8 | 0.000 | 185 | 0.003 | 266 | 0.004 | 265 | 0.004 | 5 | 0.0001 |
| 2018 | 4,897,590 | 2127 | 0.04 | 180 | 0.00 | 0,3 | 0.000 | 633 | 0.003 | 165 | 0.003 | 18 | 0.000 | 1 | 0.0000 |
| 2019 | 8,766,711 | 4343 | 0.05 | 151 | 0.00 | 0,0 | 0.000 | 473 | 0.005 | 392 | 0.004 | 574 | 0.007 | 8 | 0.0001 |
| النمو المركب (2004-2018) | | 6.9 | | (12.1) | | (100) | | 1.0 | | (3.6) | | 6.6 | | (3.7) | |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية.

يتبين من الجدول (٤) أن النسبة العظمى من الإنتاج الزراعي في العراق تتركز في الحبوب (الحنطة والشعر والشلب والذرة الصفراء) مع ضآلة في إنتاج بعض المحاصيل (البطاطا والقطن وزهرة الشمس) ورغم حصول الاكتفاء من هذه المحاصيل الا انها منخفضة الإنتاج ومتذبذبة نتيجة للأسباب الوارد ذكرها سابقاً، وهذا يتطلب الاهتمام **بالقطاع الزراعي** من خلال تقديم الدعم الحكومي متبوعاً بسلسلة من السياسات الزراعية التنموية كتهيئة الارضية الملائمة والدعم المالي والمعنوي للمزارعين وتوفير المستلزمات الضرورية للفلاحين مثل الآلات والمكائن والمعدات وشبكات الري والأسمدة والبذور ومنح القروض بشروط ميسرة وإحداث تعديلات بالمصرف الزراعي التعاوني، واستخدام المكننة الزراعية ومدخلات الإنتاج الحديثة من بذور وأسمدة مع تفعيل العمل ببطاقة المزارع والمستثمر الزراعي الالكترونية لغرض بناء الثقة مع الفلاح، وتكثيف الإرشاد بين أوساط المزارعين، كما يتطلب ذلك مواجهة التحديات المناخية والحد من أثارها السلبية لتحسين كفاءة الاداء من خلال زيادة الاهتمام برصد الظواهر المناخية، فضلاً عن الاستغلال الأمثل للموارد المائية وتنمية الاراضي الصحراوية بالزراعة الخضراء . أما **القطاع الصناعي** فهو القطاع الأهم في التنويع الاقتصادي والاقتصاد العراقي يتمتع بإمكانات صناعية ومقومات النهوض بهذا القطاع نتيجة وجود قاعدة صناعية حكومية غير مستغلة مع وجود قطاع

خاص راغب وقادر على العمل في ظل وفرة الموارد المالية وكثافة الأيدي العاملة، كل هذا يتطلب تحديد الأولويات في الصناعة كمرحلة أولى زيادة الإيلاء بالصناعات الكبيرة التي تسهم في خلق قيمة مضافة عالية عن طريق تخصيص الأراضي للمشاريع الصناعية وحسب التخطيط العمراني لكل مدينة، أو إنشاء مناطق صناعية حرة في المناطق الحدودية توفر لها جميع المستلزمات الفنية والحماية الأمنية التي بموجبها يتحقق رفد الزراعة بالمستلزمات الضرورية من ثم الإهتمام بالصناعات المتوسطة. وهذا ما يوضحه أرتفاع تخصيصاته مقابل انخفاض إنتاجيته وكالآتي:

الجدول (٥): قيمة الإنتاج الصناعي حسب المنشآت في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)/مليون دينار

| السنة | الإنتاج الصناعي | المنشآت الكبيرة | المنشآت المتوسطة | المنشآت الصغيرة |
|---|---|---|---|---|
| 2003 | 326,246.0 | - | 1,1801.3 | 413,729.8 |
| 2004 | 985,132.8 | 870,779.7 | 2,3670.8 | 815,977.8 |
| 2005 | 1,120,398.6 | 1,143,958.0 | 24,348.6 | 658,655.7 |
| 2006 | 1,652,304.4 | 1,669,398.0 | 19,515.7 | 1,103,756.1 |
| 2007 | 2,074,156.4 | 1,816,381.8 | 18,468.7 | 812,441.2 |
| 2008 | 2,998,972.8 | 2,636,448.8 | — | — |
| 2009 | 3,977,015.4 | 3,716,182.0 | 18,523.8 | 815,953.5 |
| 2010 | 4,343,633.9 | 3,563,076.0 | 29,081.6 | 1,556,336.1 |
| 2011 | 6,875,750.2 | 4,277,273.0 | 123,134.8 | 3,896,267.4 |
| 2012 | 7,709,566.0 | 5,164,904.0 | 187,019.8 | 4,567,103.1 |
| 2013 | 7,157,347.3 | 5,574,000.0 | 240,847.7 | 3,289,710.4 |
| 2014 | 5,504,880.0 | 4,270,719.0 | 206,670.7 | 1,924,980.2 |
| 2015 | 4,631,639.2 | 5,469,060.0 | 83,542.7 | 1,823,968.0 |
| 2016 | 4,833,117.3 | 4,969,233.0 | 142,863.1 | 2,079,914.6 |
| 2017 | 6,289,739.8 | 5,998,391.0 | 110,005.4 | 2,016,330.5 |
| 2018 | 4,851,583.5 | 7,191,329.0 | 132,242.0 | 1,939,288.7 |
| **النمو المركب (2004-2018)** | | 17.6 | 14.1 | 6.9 |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تذبذب في الإنتاج الصناعي للمنشآت المختلفة والذي يتركز في المنشأت غالبيته في المنشآت الكبيرة، فضلاً عن عدم وجود ترابط بين تلك المنشآت مما جعل هذا الإنتاج لا يولد قيمة مضافة تسهم في توليد الدخل وأنحسار الإنتاج الصناعي لصناعات لا تشبع الطلب المحلي.

وأخيراً يعد **قطاع الخدمات** القطاع الأبرز في إحداث التنويع لكونه قاعدة لتنمية القطاعات الإنتاجية وهو قطاع عانى من تركز العمالة مقابل شحة في توليد.

الجدول (٦): التخصيصات الاستثمارية ومقدار المشاريع المعتمدة لقطاع الخدمات للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)/مليون دينار

| السنة | النقل والاتصالات | عدد المشاريع* | المباني والخدمات | عدد المشاريع | التربية والتعليم | عدد المشاريع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 694,000.0 | — | 1,790,700.0 | — | 170,600.0 | — |
| 2005 | 500,100,0 | — | 886,400.0 | — | 150,000.0 | — |
| 2006 | 561,500.0 | — | 1,199,100.0 | — | 179,700.0 | — |
| 2007 | 513,900.0 | — | 1,590,300.0 | — | 684,400.0 | — |
| 2008 | 1,270,560.0 | — | 4,985,276.0 | — | 985,876.0 | — |
| 2009 | 1,080,940.0 | 251 | 2,859,392.0 | 908 | 508,633.0 | 360 |
| 2010 | 1,306,671.3 | 212 | 6,250,554.4 | 958 | 881,132.8 | 332 |
| 2011 | 1,848,528.5 | 246 | 7,796,866.8 | 1067 | 1,410,204.5 | 468 |
| 2012 | 2,870,016.0 | 328 | 8,039,129.0 | 1338 | 1,639,646.9 | 616 |
| 2013 | 4,423,480.6 | 411 | 14,891,737.1 | 1505 | 1,790,491.8 | 608 |
| 2014 | 2,359,760.4 | 369 | 22,603,325.9 | 1335 | 483,703.2 | 450 |
| 2015 | 1,447,968.0 | 371 | 11,459,196.1 | 1274 | 227,713.5 | 470 |
| 2016 | 375,304.8 | 240 | 3,173,460.0 | 904 | 240,020.3 | 321 |
| 2017 | 488,069.3 | 237 | 4,729,693.3 | 812 | 62,091.9 | 274 |
| 2018 | 611,216.3 | 247 | 5,024,051.6 | 815 | 198,360.5 | 305 |
| اجمالي المشاريع | | 2912 | | 10916 | | 4204 |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية/قسم الموازنة، تقارير مختلفة.

* تعذر توفر بيانات عن عدد المشاريع للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) من المصدر.

يبين الجدول (٦) أن تخصيصات قطاع الخدمات تتركز في المباني والخدمات مقابل إنخفاض تخصيصات البنى التحتية والفوقية. ومن أجل تنمية قطاع الخدمات لابد من التركيز على إصدار التشريعات والتعليمات الجديدة وتعديل القائم منها بهدف تسريع عملية إنجاز مشاريع البنى التحتية قيد التنفيذ أو المتوقفة، ويتم ذلك من خلال الزام الجهات الحكومية بتقديم دراسات جدوى فنية وإقتصادية ومالية وبيئية متكاملة تتوفر فيها جميع الشروط لتلك المشاريع وحسب ما هو معتمد لدى وزارة التخطيط، مع استبعاد المشاريع التي تتطلب نفقات جارية كبيرة مع التركيز على المشاريع الأستثمارية الخدمية التي تسهم في تحقق تكوين رأس مال ثابت وتشارك في زيادة الطاقة الإنتاجية. والألتزام بمتابعة المشاريع الخدمية المنجزة مع أستمرارية التقييم اللاحق لغرض تجاوز أي أنحراف للمشاريع الجديدة فضلاً عن أستخدام الحكومة الالكترونية لضمان سلاسة توفير الخدمات لجميع الأفراد.

**ثانياً. تنمية مصادر الإيرادات الضريبية:** مما لا شك فيه أن الضرائب في العراق تحكمها عوامل عديدة توثر في حجم الحصيلة الضريبية سواء كانت تشريعية أو اقتصادية أو إدارية، فالعوامل التشريعية تتمثل بمعدل الضريبة والسماحات الضريبية والإعفاءات الضريبية والازدواج

الضريبي، أما العوامل الإدارية تمثل فاعلية الإدارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي، أما العوامل الاقتصادية فلها آثر على الإيرادات الضريبية وبالتالي على الأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها وتتمثل بالهدف المالي للضريبة. ويعاني النظام الضريبي في العراق من إنخفاض الحصيلة الضريبية وأتساع الفجوة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة كما مبين في الجدول (٧) وهذا مرده الى سوء الرؤية والتخبط في التخطيط الاقتصادي وهذا ما حدى بالإدارة الضريبية في السنوات الأخيرة الى تبني أسس التخطيط سواء المتوسط منه أو البعيد المدى ولكنه لم يتمخض عن اصلاح المنظومة الضريبية ولم يأتي بثماره في توسيع الإيرادات الضريبية والتنوع في أنواعها نتيجة سوء التنفيذ للخطط والإستراتيجيات وضعف فاعلية الإدارة الضريبية في تحصيل الضرائب وعدم وجود جهاز إنتاجي مرن يسهم في توسيع شرائح المكلفين، فضلاً زيادة التهرب الضريبي من قبل المكلفين نتيجة ضعف الوعي بأهمية الضريبة ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

الجدول (٧): المساهمة النسبية للضرائب المباشرة وغير المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

| السنوات | الايرادات الضريبية (مليون دينار) | الضرائب المباشرة (مليون دينار) | الضرائب غير المباشرة (مليون دينار) | نسبة الضرائب المباشرة الى الإيرادات الضريبية % | نسبة الضرائب غير المباشرة الى الإيرادات الضريبية % |
|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 32,346 | 32,098 | 248 | 99.2 | 0.8 |
| 2004 | 209,826 | 128,558 | 81,268 | 61.3 | 38.7 |
| 2005 | 647,355 | 529,179 | 118,176 | 81.7 | 18.3 |
| 2006 | 739,543 | 562,968 | 176,575 | 76.1 | 23.9 |
| 2007 | 1,950,457 | 1,721,381 | 229,076 | 88.3 | 11.7 |
| 2008 | 3,199,203 | 2,822,664 | 376,539 | 88.2 | 11.8 |
| 2009 | 3,685,942 | 3,095,254 | 590,688 | 84.0 | 16.0 |
| 2010 | 1,954,285 | 1,446,944 | 507,341 | 74.0 | 26.0 |
| 2011 | 1,919,243 | 1,545,300 | 373,943 | 80.5 | 19.5 |
| 2012 | 3,025,764 | 2,078,554 | 947,210 | 68.7 | 31.3 |
| 2013 | 3,118,940 | 2,234,232 | 884,708 | 71.6 | 28.4 |
| 2014 | 2,570,851 | 2,140,165 | 430,686 | 83.2 | 18.8 |
| 2015 | 2,701,048 | 2,304,690 | 396,358 | 85.3 | 14.7 |
| 2016 | 4,680,012 | 3,499,419 | 1,180,593 | 74.8 | 25.2 |
| 2017 | 7,089,240 | 5,324,733 | 1,764,507 | 75.1 | 24.9 |
| 2018 | 6,817,329 | 4,556,221 | 2,261,108 | 66.8 | 33.2 |
| 2019 | 4,164,567 | 3,299,449 | 1,056,913 | 79.2 | 25.2 |
| **متوسط المدة** | | | | 78.7 | 21.7 |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية.

يبين الجدول (٧) هيمنة الضرائب المباشرة على هيكل الإيرادات الضريبية في العراق التي تجاوزت نسبة (75%) لغالبية سنوات الدراسة مقابل محدودية الضرائب غير المباشرة التي انحسرت في رسم إعمار العراق البالغ (5%) والضرائب الكمركية التي فعلت بعد عام ٢٠١٥، وهذا يحتاج الى دراسة إمكانية الاقتصاد العراقي على زيادة الضرائب غير المباشرة عن طريق تحليل العبء الضريبي العام للإقتصاد كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول (٨): العبء الضريبي العام في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)/مليون دينار

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي (مع النفط)* | الناتج المحلي الإجمالي (بدون النفط)* | الإيرادات الضريبية | نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | مع النفط % | بدون النفط % |
| 2003 | 29,585,788.6 | 9,236,016.6 | 32,346 | 0.1 | 31.2 |
| 2004 | 53,235,358.7 | 22,426,817.1 | 209,826 | 0.4 | 42.1 |
| 2005 | 73,533,598.6 | 31,153,813.9 | 647,355 | 0.9 | 42.4 |
| 2006 | 95,587,954.8 | 42,736,143.9 | 739,543 | 0.8 | 44.7 |
| 2007 | 111,455,813.4 | 52,437,718.9 | 1,950,457 | 1.7 | 47.0 |
| 2008 | 157,026,061.6 | 69,859,660.4 | 3,199,203 | 2.0 | 44.5 |
| 2009 | 130,643,200.4 | 74,645,152.3 | 3,685,942 | 2.8 | 57.1 |
| 2010 | 162,064,565.5 | 89,159,565.4 | 1,954,285 | 1.2 | 55.0 |
| 2011 | 217,327,107.4 | 102,070,683.7 | 1,919,243 | 0.9 | 47.0 |
| 2012 | 254,225,490.7 | 127,789,933.2 | 3,025,764 | 1.2 | 50.3 |
| 2013 | 273,587,529.2 | 148,013,639.7 | 3,118,940 | 1.1 | 54.1 |
| 2014 | 266,332,655.1 | 149,480,319.2 | 2,570,851 | 1.0 | 56.1 |
| 2015 | 194,680,971.8 | 129,486,931.1 | 2,701,048 | 1.4 | 66.5 |
| 2016 | 196,924,141.7 | 129,523,925.5 | 4,680,012 | 2.4 | 65.8 |
| 2017 | 225,722,375.5 | 137,057,562.5 | 7,089,240 | 3.1 | 60.7 |
| 2018 | 251,064,479.9 | 133,208,136.9 | 6,817,329 | 2.7 | 53.1 |
| 2019 | 262,917,150.0 | 148,885,955.0 | 4,164,567 | 1.6 | 56.6 |
| **متوسط المدة** | | | | 1.5 | 51.4 |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:

١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، سنوات مختلفة، * الناتج المحلي الإجمالي بعد احتساب رسم الخدمة.

٢. وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، تقارير متفرقة.

يبين الجدول أعلاه أن العبء الضريبي العام منخفض في العراق الذي بلغ متوسط مدته (1.5%) وهو يتضائل إذا ما أخذنا بنظر الأعتبار ما يظفر به الفرد من منفعة إجتماعية في مقابل ما يدفعه من ضرائب، وهذا ما يقودنا الى ضرورة السعي نحو زيادة الضرائب غير المباشرة من أجل تقليل الفارق بين أنواع الضرائب من جهة وزيادة موارد الدولة غير النفطية من جهة ثانية مما يقود الى تنامي مصادر الدخل وتنوعه.

## الاستنتاجات والتوصيات

**أولاً. الاستنتاجات:**

١. اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة التي تتجاوز نسبة (90%) من الإيرادات العامة مقابل ضعف الإيرادات الأخرى كانعكاسات للتشوه الحاصل في هيكل الإنتاج ومما عزز من أثبات فرضية البحث.

٢. لقد أدت الريعية الاقتصادية في اختلال هيكل الإنتاج جراء التفاوت الحاصل في المساهمات النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي التي عمقت من تبعية الاقتصاد العراقي لقطاع النفط وأنصهاره بأعراض المرض الهولندي.

٣. عدم وجود ترتيب للأولويات في تنمية مصادر الدخل مما حدا بالاقتصاد العراقي لكونه اقتصاد أحادي الجانب يعتمد الإيرادات النفطية في توليد الدخل.

٤. هناك مقومات عديدة لتحقيق التنويع في الاقتصاد العراقي الا إنها غير مستغلة لإسباب عديدة يقف في مقدمتها ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي نتيجة محدودية دور القطاع الخاص في المشاركة في تحفيز القطاعات الإنتاجية على الإنتاج.

**ثانياً. التوصيات:**

١. توافق السياسات العامة والخطط التنموية نحو تحقيق التنويع الاقتصادي من أجل تحقيق مصادر دخل متنوعة ومتنامية ومن ثم التقليل من مخاطر الإعتماد المفرط على الإيرادات النفطية.

٢. إتباع ستراتيجية تنموية متوسطة المدى تستهدف تحقيق النمو غير المتوازن لما يمتلكه العراق من ميزة نسبية بالنفط الخام والذي سيقود الى بلورة النمو القطاعي للقطاعات الأخرى.

٣. أصلاح المنظومة الصناعية والزراعية في الاقتصاد عبر تقديم الدعم المتواصل القطاع الخاص وبمختلف الأشكال والأساليب من أجل زيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي.

٤. المساهمة في توسيع الإيرادات الضريبية في تمويل الإيرادات العامة من خلال توسيع شرائح المكلفين ومن خلال عجلة تنشيط القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي.

٥. توسيع الأستثمار من خلال الجهاز المصرفي وبالتعاون مع المصارف الأسلامية لغرض زيادة المجالات الإنتاجية التي تحقق دورة الإنتاج الموسع بما يؤمن تحقيق قيم مضافة عبر القطاع الحقيقي.

**المصادر**

**أولاً. التقارير الرسمية والمنشورات:**

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، سنوات مختلفة.

٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية/قسم الموازنة، تقارير مختلفة.

٣. جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية، سلسلة زمنية.

٤. جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، تقارير متفرقة.

**ثانياً. الرسائل والأطاريح الجامعية:**

١. بلقلة، إبراهيم، (٢٠٠٩)، آليات تنويع الصادرات خارج مجال المحروقات وآثرها على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية/جامعة الشلف.

**ثالثاً. البحوث والدراسات العلمية:**

١. الجبوري، حامد عبد الحسين، (٢٠١٦)، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية: www.fcdrs.com.

٢. عبد الرحيم والسعيدي، رواية، صادق زوير، (٢٠٠٧)، آثر تدفق القروض الخارجية في تحقيق التحولات الهيكلية لاقتصاديات بعض دول الإسكوا، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ١٥.

٣. قروف، محمد كريم، (٢٠١٦)، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)، مجلة الواحات للبحوث الدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد (٩)، العدد (٢).

٤. مجيد، حسين شناوة، (٢٠١١)، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، المجلد (١)، العدد (٥).

**رابعاً. الكتب:**

١. حمزة، عباس مكي، (٢٠١٨)، التنوع الاقتصادي-تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، بغداد، العراق.

٢. الفهداوي والشيخ راضي، خميس خلف موسى، مازن عيسى، (٢٠٠٠)، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، جامعة الكوفة، النجف، العراق.

٣. القاضي، عبد الحميد، (١٩٧٩)، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر.

٤. الطويل، رواء زكي يونس يحيى، (٢٠٠٨)، آثر السياسات الاقتصادية على التغييرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة ١٩٨٠-١٩٩٥، دار أبن الأثير للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

٥. ساموبلسون، وليام، بول، نوردهاوس، مايكل ج، ماندل، (٢٠٠٦)، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، ترجمة: هشام عبد الله، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.

٦. منظمة الإسكوا، (٢٠٠٢)، دور الدولة في الاقتصاد المعوم، الجزء الثاني، نيويورك.

**خامساً. المراجع الأجنبية:**

1. Hvidt, Martin, (2013), Economic Diversification in Gcc Countries: past record and futuretrends, Research paper, Kuwait programme on development, Govermance and Globalization in the Gulf States.